

Distr.
LIMITED

TD/B/CN.4/L.4
6 November 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات:

تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى

البلدان النامية: النقل البحري

الدورة الاولى

البند ٣ من جدول الأعمال

وضع برنامج العمل في مجال النقل البحري

والموانئ والنقل المتعدد الوسائط

مشروع برنامج عمل مقدم من الرئيس

الف - عملاً بالشراكة الجديدة من أجل التنمية التي اعتمدها التزام كرتاخينا في
الدورة الثامنة للمؤتمر ، وافقت اللجنة الدائمة ، على أساس مقرر المجلس
٣٩٨ (د - ٢٨) الذي تضمن في المرفق باء اختصامات اللجنة الدائمة المعنية
بتطوير قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى
البلدان النامية ، على برنامج العمل التالي في ميادين النقل البحري
والموانئ والنقل المتعدد الوسائط الذي يغطي الفترة حتى انعقاد الدورة
التالية للمؤتمر .

تعزيز الشفافية

باء - مستقوم اللجنة الدائمة بما يلي:

١ - جمع وإذاعة المعلومات عن التغيرات التكنولوجية والهيكلية في ميدان النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط . المعلومات عن التوازن بين العرض والطلب على خدمات النقل البحري ، مع جواز إبلاغها عند الاقتضاء .

٢ - جمع وإذاعة المعلومات عن التدابير ، بما في ذلك القوانين واللوائح ، التي تؤثر على وصول خدمات النقل البحري والنقل المتعدد الوسائط الدوليين إلى الأسواق ، وتؤثر على خدمات الموانئ بغية تعزيز مشاركة البلدان النامية في هذه المجالات .

تعزيز خدمات النقل البحري القادرة على المنافسة

جيم - مستقوم اللجنة الدائمة بما يلي:

في ميدان النقل البحري:

١- إجراء تحليل مقارن بشأن قطاع النقل البحري والسياسات المتملة به في مختلف البلدان بغية تحديد العوامل التي تسهم في أو تعوق تطوير صناعات نقل بحري وطنية قادرة على المنافسة بما في ذلك المشاركة من جانب القطاع الخاص و/أو برامج التسويق الموضوعة من أجل زيادة الاتجاه نحو السوق ، كذلك تسهيل تقديم خدمات النقل البحري القادرة على المنافسة . وينبغي لدى القيام بذلك مراعاة البيئة الاقتصادية والاجتماعية العامة في البلدان المعنية .

٢- تقييم أثر التحرير التدريجي على تطوير خدمات النقل البحري ، وبحث المعوقات التي يواجهها موردو الخدمات في البلدان النامية لدى تقديمهم خدمات النقل البحري القادرة على المنافسة .

٣- رصد وإبلاغ التغيرات في الممارسات الوطنية التي تشمل العلاقات بين الشاحنين وشركات النقل البحري ، وعن التغيرات في احتياجات الشاحنين فيما يتعلق بنوعية وشروط خدمات النقل البحري والموانئ .

٤ - تحديد وبحث الأنشطة والسياسات الممكنة التي ترمي إلى تعزيز التعاون في ميدان النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط كوسيلة لحفز تطوير قطاع النقل البحري في البلدان النامية والبلدان في طور التحول .

٥- دراسة ترتيبات تمويل السفن ، السائدة ، والنظر في مدى ملائمتها لتلبية احتياجات البلدان النامية في هذا الخصوص .

في ميدان الموانئ

١- اجراء تحليل مقارنة لقطاع الموانئ والسياسات المتمثلة به في مختلف البلدان بغية تحديد العوامل (بما في ذلك الاقتصادية ، والتجارية ، والمالية ، والتشغيلية ، والتنظيمية ، والادارية ، والقانونية ، والعوامل المتعلقة بالتسويق ، والخصمة ، ورفع الضوابط التنظيمية ، والعوامل البيئية) التي يمكن أن تسهم في تحسين الادارة والكفاءة وتحقيق تطوير للموانئ ولخدمات الموانئ المتمثلة بها تتوفر له مقومات الاستمرار ، حيثما كان هذا العمل ممكناً وبالتعاون مع البلدان المهتمة و/أو رابطات الموانئ الدولية و/أو الاقليمية .

٢- تقييم امكانيات زيادة التعاون الاقليمي ، مع مراعاة المنافسة بين الموانئ ، ، وحيثما امكن ذلك ، تحسين تداول المعلومات بين الموانئ (فيما يتعلق بشبكات المعلومات ، وهياكل التكلفة ، والنظم الاحصائية، واللوائح الخ.) بما في ذلك تبادل الخبرات .

في ميدان النقل المتعدد الوسائط والتطور التكنولوجي والنقل بالحاويات

١- تحليل أثر نظم وتعريفات النقل المتعدد الوسائط على الفرص التجارية في اطار التحرير والخصمة . وينبغي لدى إجراء تحليل من هذا القبيل مراعاة الحاجة الى تشجيع المشاريع المشتركة الفعالة تجاريا واقتصاديا في مجال عمليات النقل المتعدد الوسائط .

٢- اعداد وثيقة مرجعية (دليل النقل المتعدد الوسائط) يستخدمها الموظفون والمهنيون تشمل المفاهيم الاساسية للنقل المتعدد الوسائط ، والمشاكل والاضطرابات التي تحيط به ، والحلول الممكنة والقضايا الرئيسية التي يتعين أن يتناولها القطاعان الخاص والعام في عملية تطوير النقل المتعدد الوسائط في أي من البلدان .

٣- رصد التطورات في مجال النقل بالحاويات وتكنولوجيا النقل المتمثلة به وما يحتمل أن ينجم عن هذه التطورات من آثار ، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية ، وللبنيات الاساسية للنقل وللاحتياجات الاستثمارية لهذه البلدان ، بما في ذلك التطورات في ميدان نمذجة الحاويات .

في ميدان التشريع البحري

١- استكمال عمل أمانة الاونكتاد الجاري بشأن العوارية العامة ، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات التجارية الدولية ذات الصلة بما في ذلك اللجنة

البحرية الدولية ، والاتحاد الدولي للتأمين البحري ، والرابطة الدولية لخبراء
تسوية العواريات العامة الاوروبيين .

٢- دراسة امكانية اجراء تعديل على اتفاقية عام ١٩٥٢ بشأن توقيف
السفن ، بالاشتراك مع المنظمة البحرية الدولية ورهنا بموافقة فريق الخبراء
الحكومي الدولي المعني بالامتيازات والرهون البحرية والمواضيع المتعلقة بها
المشارك بين الاونكتاد والمنظمة البحرية الدولية ، وبعد انعقاد مؤتمر
المفاوضين المعني بالامتيازات والرهون البحرية المشترك بين الامم المتحدة
والمنظمة البحرية الدولية .

٣- تحليل الجوانب القانونية لتأجير السفن في البلدان النامية ، بما
في ذلك المشاكل التي تواجهها هذه البلدان .

٤- رصد تنفيذ صكوك النقل البحري الدولية التي اعتمدت تحت رعاية الامم
المتحدة ، النافذة حاليا .

وستمنح اللجنة الدائمة اهتماما خاصا ، لدى الاضطلاع بعملها ، لوضع اقل
البلدان نموا ، وسوف تقترح السبل والوسائل الكفيلة بتحسين قدرات هذه البلدان .

دال - تدعيم التعاون التقني وتنمية الموارد البشرية

في مجال تنمية الموارد البشرية

ستعمل أمانة الاونكتاد على:

١ - تنسيق أنشطة برنامج التدريب البحري من أجل التعاون فيما بين مراكز
تدريب الادارة البحرية ، واستحداث مبادرات لتدعيم قدرة كل مركز ، مع إيلاء
الاهتمام بالاستفادة المثلى من خبراته البحرية ، من أجل:

- تحديد احتياجات تنمية الموارد البشرية ؛
- استحداث أو مواءمة برامج تدريب بشأن المسائل ذات الاولوية
التي تتسم بطابع يتعلق بالسياسات أو التشغيل أو التنمية
الوظيفية ؛
- تخطيط برامج مشتركة مع المراكز الاخرى وتنفيذها ؛
- تبادل الخبرات .

٢ - وضع برامج تساهم بشكل اضافي في الادارة الفعالة لعمليات النقل
المتعدد الوسائط ، وعمليات ادارة الموانئ ، وتنظيم النقل البحري والخدمات
ذات الصلة ؛

- ٣ - تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن السياسات للتعريف بنتائج دراسات الاونكتاد وتدريب المسؤولين على تخطيط وإدارة الأنشطة المتمثلة بالنقل البحري بشكل أكثر كفاءة ، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي .
- ٤ - إقامة ، وتدعيم ، أوجه التعاون مع منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية والوكالات الدولية المعنية الأخرى ، في مجال وضع وتعزيز وتنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية .
- ٥ - إدارة برنامج تعليمي من موضوع مشارطات التأجير ، وذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمات ذات الصلة مثل مجلس الخطوط البحرية البلطقي والدولي ، مع التركيز بشكل خاص على استخدام الأحكام المتمثلة بشحن المنتجات ذات الأهمية للبلدان النامية .

في مجال التعاون التقني

- ستعمل أمانة الاونكتاد ، عند الطلب ، على تقديم المشورة والمساعدة في المجالات التي تدخل في اختصاصها . ومن أمثلة ذلك:
- تحديد احتياجات تنمية البنية الأساسية ؛
 - إجراء دراسات جدوى من أجل الاستثمارات المستقبلية والمشاريع المشتركة في النقل البحري ، بالاشتراك مع البنك الدولي والمنظمات المختصة الأخرى ؛
 - إدارة عمليات النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط من خلال برامج من قبيل مشروع تحسين أداء الموانئ ومبادرة التدريب أثناء العمل والنظام المتقدم للمعلومات الخاصة بالبضائع ؛
 - تحديد الاختناقات التي تواجه التدفق الفعال للبضائع على امتداد سلسلة النقل ؛
 - تحقيق التساوق بين تشريعات النقل الوطنية وتحديثها ؛
 - دعم التساوق والتنسيق دون الاقليمي في تنمية النقل المتعدد الوسائط ، وذلك بالتشاور مع الصناعة حسب الاقتضاء ، من خلال التحليل المقارن الذي يركز على خبرات شتى البلدان والاقاليم الفرعية ؛
 - ادخال العمل بتبادل البيانات الكترونيا ، مع مراعاة أهمية نظام تبادل البيانات الالكتروني لشؤون الادارة والتجارة والنقل لفاعلية التجارة والنقل ، وإيلاء الاهتمام الواجب بالحاجة الى التوحيد القياسي للإجراءات والمستندات كخطوة أولى في عملية تبادل البيانات الكترونيا .

هـ - النواتج والانشطة وتواريخ اتمام العمل
سيتلقى مجلس التجارة والتنمية ، من خلال رئيسه ، معلومات من الامانة
قبل ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في شكل قائمة بالنواتج والانشطة المحددة ،
علاوة على التواريخ التقديرية لاتمام العمل بالنسبة لكل عنصر من برنامج
العمل .
